وسطاء عرب، بدءاً من شرق الاردن، ثمّ من السعودية، فالعراق. ومع بدء الوساطات العربية، برز، داخل اطار اللجنة العربية العليا، فريقان: رأى الاول ضرورة استمرار الاضراب حتى توقف الحكومة البريطانية الهجرة اليهودية وقفاً تاماً وتعلن استعدادها لقبول مبدأي منع بيع الاراضي وتشكيل حكومة مسؤولة لدى مجلس نيابي منتخب؛ ورأى الثاني ضرورة انهاء الاضراب، «اذا ضمنت حكومة العراق وقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً، اي ايقاف جميع أصناف الهجرة، وتعهدت بانجاز مطاليب العرب المشروعة، وهي وقف الهجرة اليهودية وقفاً باتاً، ومنع بيوع الأراضي منعاً تاماً، وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة لدى مجلس نيابي منتخب»(٦).

وعلى الرغم من ان الرأي الأول كان رأي أكثرية اللجان القومية والهيئات الشعبية، الّا ان قيادة اللجنة العربية العليا كانت تميل الى الاخذ بالرأي الثاني، لأنه يحقق ضماناً عربياً يعزز مكانتها، ويساعدها على دخول مفاوضات مع بريطانيا وهي مدعمة بتأييد وضمان عربيين.

وفي ظل أجواء مراهنة اللجنة العربية العليا على دخول المفاوضات مع بريطانيا، تقدم نوري السعيد، في ٢٦/٨/١٩٣٦، الى اللجنة العربية العليا، باقتراحين: الاول، ان تقوم اللجنة العربية العليا باتخاذ جميع الوسائل الفعّالة لانهاء الاضراب والاضطرابات الحاضرة؛ والثاني، ان تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لانجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة(٧).

وفي السياق ذاته، بعث الملك عبدالعزيز آل سعود، بتاريخ ٨/١/١٩٣٦، ببرقية الى رئيس اللجنة العربية العليا، حثّه فيها على انهاء الاضراب، وقال: «نحن، بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والأمير عبدالله، ندعوكم للاخلاد الى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل»(٨). وعلى الرغم من ان اللجنة العربية العليا كانت رفضت وساطة الأمير عبدالله، الّا انها وافقت على وساطة العراق، لاعتقادها بأن وساطة عربية، تشترك فيها بغداد وعمّان والرياض وصنعاء، كفيلة بأن تدعم عرب فلسطين(٩).

واثر ذلك، أصدرت اللجنة العربية العليا، بتاريخ ١٢/١٠/١٩٣٦، بياناً الى الشعب دعتهم فيه الى «الاخلاد الى السكينة، وانهاء الاضراب والاضطرابات ابتداء من صباح الاثنين المبارك، الموافق ١٢ تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٣٦». وجاء في بيان اللجنة: «لمّا كان الامتثال لارادة اصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم والنزول على ارادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد، اعتقاداً جازماً، بأن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا أبناءهم الّا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم؛ لذلك، فاللجنة العربية العليا، امتثالاً لارادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والامراء، واعتقاداً منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم، تدعو الشعب العربي الكريم الى انهاء الاضراب والاضطراب، انفاذاً لهذه الاوامر السامية، التي ليس لها من هدف الّا مصلحة العرب»(١٠). وهكذا انتهى الاضراب الكبير، بعد استمراره زهاء ستة شهور كاملة، دونما قيد او شرط، وذلك بعدما اعتمدت اللجنة العربية العليا، في قرارها هذا، على «حسن نوايا العرب».

وعليه، يمكن القول ان ما شهدته فلسطين من تطورات سياسية وتنظيمية متنامية، وبشكل خاص في سنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦، أملت على القيادات السياسية تشكيل هيئة سياسية تتواءم مع المستجدات، فكان تأسيس اللجنة العربية العليا، التي شكلت، في حينه، حدثاً سياسياً بارزاً، لا سيما أنها جاءت بعد تفرّق القادة وتشتتهم وتنابذهم خلال فترة تأسيس الأحزاب. الّا ان تلك اللجنة، وعلى الرغم من اقرار اللجان القومية والهيئات الشعبية بشرعيتها السياسية، لم تتمكن من قيادة النضال السياسي والعسكري الفلسطيني؛ بل انها حاولت استثماره، وجني نتائجه، اعتماداً على